

صحافيون جزائريون يدخلون سباق الانتخابات

العمومي عبدالعالي مزغيش الذي أعلن تشكيل قائمة حرة حملت اسم "الحصن المتين"، كما ضمت نفس القائمة في عضويتها صحافية وكالة الأنباء الجزائرية سماح لعامة.

وقرر الصحافي بلقاسم عجاج تكرار التجربة التي أقدم على خوضها أول مرة في تشريعات 2012 ليشكل قائمة حرة أسماها "الكفاءات الجزائرية" في ولاية تيبازة عازما الدخول بها للتشريعات بعد أخذ موافقة السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وعمل بلقاسم في الصحافة المكتوبة قبل الدخول في قطاع السمعي البصري غير أنه أعلن مؤخرا ترك المهنة نهائيا بسبب ظروفها الصعبة وسوء أوضاع العاملين فيها وعدم قدرته على تحقيق طموحاته في الظروف الراهنة.

**عملية جمع التوقيعات
تعتبر اختبارا لقياس مدى
شعبية الصحافيين وثقة
الشارع بهم لتمثيل كل
فئات المجتمع**

كما اختار رئيس المجلس الوطني للصحافيين الجزائريين رياض بوخديشة والصحافي بحريسة الشروق اليومي محمد مسلم دخول السباق الانتخابي في قائمة مستقلة واحدة.

وبدوره يتجه الأمين العام لنقابة ناشري الإعلام رياض هويلى لخوض سباق الاستحقاقات القبلية، في حين اختار صحافي جريدة النصر إلياس بوملطة المنافسة على مقعد بالمجلس الشعبي الوطني في الجزائر العاصمة.

قناة تربوية تونسية لضمان مبدأ تكافؤ فرص التعليم

اقتضى التوجه نحو التعليم عن بعد في فترات معينة من خلال الوسائط الرقمية والمنصات الإلكترونية والموارد الرقمية، وأضاف أن فكرة البث التلفزيوني، طرحها وزير التربية بخصوص ملف التعليم عن بعد في ظل جائحة كورونا، وعلى إثر ذلك تم تشكيل لجان بيداغوجية وفنية وإدارية لإطلاق هذه القناة التي رأت النور في 12 أبريل 2021.

وتفيد الأرقام المتوفرة لوزارة التربية بامتلاك 60 في المئة فقط من تلاميذ الثانوي والإعدادي للوحدات رقمية أو هواتف محمولة ذكية أو كمبيوترات، وهي نسبة أقل من امتلاك تلاميذ الابتدائي لتجهيزات إلكترونية تتسع لهم الوصول إلى شبكة الإنترنت.

وبين الخفاوي أن مشروع القنوات التربوية على وعي بضرورة استعمال الوسائط الإلكترونية والرقمية في التعليم عن بعد، من خلال ما توفره المنصات الإلكترونية من موارد تربوية، إلا أن التشخيص الذي انطلقت منه فكرة إطلاق القناة التلفزيونية يفيد بأن النفاذ إلى شبكة الإنترنت وامتلاك تجهيزات إلكترونية في حدودها المقبولة ليست مشاعة بين الجميع.

ولذلك وفي إطار ضمان مبدأ تكافؤ الفرص تم التوجه نحو البث التلفزيوني وعدم الاعتماد على شبكات التواصل الاجتماعي والاكتفاء بها، خصوصا وأنه لا يخلو منزل عائلة تونسية باختلاف الشرائح الاجتماعية من جهاز تلفزيون.

الجزائر - دخل عدد قياسي من الصحافيين الجزائريين سباق الترشح للانتخابات التشريعية المزمع إجراؤها يوم الـ 12 من يونيو المقبل مستفيدين من قريتهم لحياة الناس ومشكلات البلاد التي سلبوا عليها الضوء خلال عملهم الإعلامي.

وبدأ العديد من الصحافيين والمراسلين في مختلف وسائل الإعلام العمومية والخاصة في جمع الاستمارات وإعداد قوائم مستقلة في عدد من الولايات منذ استدعاء الهيئة الناخبة، بينما اختار آخرون الترشح في قوائم حزبية.

واستفاد الصحافيون وعدد من المرشحين الشباب من التسهيلات التي تضمنها القانون العضوي للانتخابات الذي أعطى أهمية الترتيب في القوائم من خلال اعتماد نظام الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة إضافة إلى تعهد الرئيس عبدالمجيد تبون بتخصيص دعم مادي للقوائم الشبابية. وأعلن العديد من الصحافيين ترشحهم عبر صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، وأبدوا حماسهم للدفاع عن قضايا المواطنين ودعم الحقوق والحريات إلى جانب التوعية من المال الفاسد في الحملات الانتخابية.

وأصبحت صفحاتهم الخاصة وسيلة لإقناع المتابعين للمساندة وجمع التوقيعات المطلوبة للترشح للانتخابات. وتعتبر عملية جمع التوقيعات اختبارا للصحافيين لقياس مدى شعبيتهم ومدى ثقة الشارع بهم لتمثيل كل فئات المجتمع في العملية السياسية، إذ يعتبر جمع أكبر عدد من التوقيعات احتكاكا مباشرا مع المواطن أبرزًا لشعبية الصحافي.

ومن بين الأسماء التي أعلنت رغبتها في الترشح الصحافي بالتلفزيون

الذي يقوم النظام الإيراني بحرمان المواطنين الإيرانيين من الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، ينشر وزير الخارجية جواد ظريف ندوة العالم من خلال هذه الوسائل.

وذكر تقرير منظمة مراسلون بلا حدود أن إيران تذيلت قائمة حرية الصحافة في عام 2020، وحلت بالمرتبة 173 من أصل 180 دولة.

وجاء في تقرير المنظمة أن إيران كانت واحدة من أكثر دول العالم قمعًا للصحافيين على مدار أربعين عاما ماضية، مع سيطرة الدولة الصارمة على الأخبار والمعلومات وما لا يقل عن 860 صحافيا وناشطًا تم سجنهم أو إعدامهم منذ عام 1979.

وتلجأ إيران منذ زمن بعيد إلى أحكام السجن القاسية لممارسة الرقابة على الصحافة، ووفق لجنة حماية الصحافيين فإنه كان يقبع في سجونها 15 صحافيا، عند إجراء اللجنة لإحصائها السنوي للصحافيين السجناء في 1 ديسمبر 2020. ووقفت سجلات اللجنة مقتل أربعة صحافيين آخرين في إيران منذ عام 1992، مات ثلاثة منهم في أثناء احتجاجهم لدى الحكومة أو من جراء جروح أصيبوا بها في أثناء اعتقالهم، إضافة إلى حكم الإعدام بحق الصحافي المعارض روح الله زم الذي نفذته في ديسمبر الماضي، وآثار استنكارا واسعًا من قبل المنظمات والهيئات الدولية.

وأشارت القناة نقاشا على مواقع التواصل الاجتماعي حول الجدوى من قناة تلفزيونية في العصر الرقمي الذي يتيح تفاعلية أكثر وسهولة في الوصول إلى الجمهور المستهدف في أي مكان، لكن القائمين على القناة أكدوا أنها تضمن تكافؤ الفرص لجميع الطلاب وتضمن استمرار القطاع التربوي في أداء عمله، باعتبار أن التلفزيون موجود في كل بيت.

وأفاد مختار الخفاوي المشرف على مشروع القناة التربوية في تصريحات إذاعية، بأن فكرة إطلاق قناة تربوية تقدم خدمة بيداغوجية للتلاميذ، عززتها ظروف التدريس في ظل الظروف الوبائي المتعلق بفيروس كوفيد - 19، الذي

إيران ترصد الصحافيين المؤيدين للعقوبات ضدها لمنعهم من دخول البلاد

سياسيو إيران يلجأون إلى الإعلام «المعادي» لإيصال الرسائل



عداء شعبي بأمر حكومي

تصاريح لممارسة عملهم داخل البلاد، وعدم تفسير هذه الخطوة من قبل المسؤولين بالوزارة. وقال إن عدم منح المراسلين الأجانب تصاريح عمل هو استراتيجية مألوفة لدى الأنظمة الاستبدادية، مثل إيران، لترويعهم وفرض رقابة ذاتية في ما بينهم.

ولفت إلى أن الضغط على وسائل الإعلام تجاوز الصحافة الأجنبية، وأصبح المنتقدون المحليون مستهدفين من حكومة الرئيس الإيراني حسن روحاني أيضا.

وتعتبر السلطات الإيرانية الصحافيين والمراسلين المتعاونين مع وسائل إعلام غربية تنتقد طهران أو تغطي احتجاجات ومظاهرات في البلاد بمثابة جواسيس يجب محاكمتهم ومعاقبتهم، ففي إحدى المرات كتب رئيس تحرير صحيفة إيرانية محسوبة على الحرس الثوري مقالا يصف فيه وسائل الإعلام الغربية بأنها "وسائل إعلام العدو"، وأضاف أن أي شخص سواء كان إيرانياً أو مراسلاً أجنبياً يغطي الأحداث في إيران ويتعامل مع تلك المنصات الإعلامية، فهو جاسوس ولا بد أن يعاقب باقتضى عقوبة.

واعتبر رئيس التحرير بأن إيران ما زالت في حرب "ناعمة" مع الغرب، ولا بد أن يجتهد النظام والشعب الإيراني من هؤلاء المراسلين، فهم مجرد جواسيس وأداة في يد الغرب لتثويبه سعة الجمهورية الإسلامية.

وتحدث مسؤولون غربيون عن تعامل السلطات الإيرانية مع وسائل الإعلام الأجنبية وتقييد عملها داخل البلاد، في حين أنها تلجأ إلى نفس هذه المنصات التي تصفها بـ "المعادية" لإيصال رسائلها للغرب.

وأشار وزير المالية الأميركي السابق ستيفن منوشين، في إعلانه للعقوبات

البلاد، ولديها قسم متخصص بالتضليل ينسق أغلب عمليات التضليل ويقوم بالإشراف على غالبية الأخبار التي تنشر في الصحف والمواقع الرسمية الإيرانية.

كما أن هذا القسم أيضا، يقوم بتوظيف الحزب النسبية من أجل التلاعب بوسائل الإعلام والأجهزة الاستخباراتية الأجنبية، التي تسعى للحصول على معلومات حول الأجهزة المخبرية الإيرانية أو القدرات العسكرية الإيرانية.

ويتم تنظيم أجهزة الإعلام الإيرانية من قبل هيئة الإذاعة والتلفزيون، التي غالبا ما تشارك بشكل مباشر في نشر المعلومات والدعاية المضللة، وتعمل الوكالة بشكل مستقل عن الحكومة، ويشرف عليها المرشد الأعلى على خامنئي، الذي يقوم بإملاء السياسات الإعلامية على جميع محطات التلفزيون والإذاعة الإيرانية.

وتحدث العديد من الصحافيين الأجانب عن صعوبة القيام بمهام صحافية في إيران بسبب الرقابة المفروضة على تحركاتهم في البلاد، إلى جانب صعوبة الحصول على الترخيص.

وسبق أن انتقد الصحافي الأميركي الإيراني جيسون رضائيان تضيق السلطات الإيرانية الخناق على وسائل الإعلام العاملة في البلاد من أجل تقديم رسالة موحدة للعالم.

ونشر مقال بعنوان "الصحافة في إيران تقترب من الانقراض" نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، بالتزامن مع احتفال إيران بيوم الصحافي، الذي يوافق 8 أغسطس من كل عام.

وأشار إلى توقف وزارة الثقافة الإيرانية المفاجئ عن منح الصحافيين العاملين في وسائل إعلام أجنبية

جدا للمسؤولين الإيرانيين مبررا جديدا للتضييق على الصحافيين ووسائل الإعلام الأجنبية لاسيما البريطانية والأميركية، ومنهم من تغطية الأحداث في البلاد والتواصل مع المواطنين، بذريعة تأييدهم للعقوبات المفروضة على طهران الأمر الذي يضعهم وفق الأدبيات الإيرانية في خانة "الأعداء".

طهران - أعلن عضو البرلمان الإيراني ناصر موسوي لارجاني، أن رئاسة البرلمان تسلمت خطة لحظر دخول الصحافيين ووسائل الإعلام المؤيدة للعقوبات المفروضة على طهران، في مسعى جديد لتقييد عمل المراسلين الأجانب ومنعهم من تغطية الأوضاع في إيران.

ونقلت وكالة أنباء الطلبة "إيسنا" عن لارجاني، قوله إنه "تم تسليم رئاسة البرلمان خطة برلمانية لحظر دخول الصحافيين ووسائل الإعلام الأميركية والبريطانية الداعمة للعقوبات المفروضة على طهران".

وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قد فرضت عقوبات قاسية وواسعة على النظام الإيراني بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي 2018، فيما تجري مفاوضات منذ فترة في العاصمة فيينا بهدف إعادة إحياء العمل بالاتفاق الموقع 2015.

ولم يكشف لارجاني عن تفاصيل الخطة التي من شأنها أن تحد من دخول الصحافيين الأجانب العاملين في وسائل الإعلام إلى إيران، لكنها ليست مهمة عسيرة بالنظر إلى متابعة السلطات الإيرانية لوسائل الإعلام الأجنبية والصحافيين المنتقدين لسياسة طهران، وبالتالي يمكنها حصرهم ووضعهم في قائمة "سوءاء".

وتتعاون هيئة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية "إيريب" مع مجموعة من الوزارات والهيئات الحكومية حيث تساعد النظام في بسط سيطرته على عملية بث الأخبار ووسائل الإعلام. وتتسعد وزارة الاستخبارات والأمن الوطني الإيرانية، هيئة الإذاعة والتلفزيون في حفظ المواد الإعلامية التلفزيونية التي يتعارض محتواها مع مواقف طهران وسياساتها، كما تساعد في فرض الرقابة على الصحافة بشكل عام.

وتستخدم وزارة الاستخبارات أساليب متطورة لرقابة الصحافيين الأجانب في إيران وتقليل وجودهم في

البلاد، ولديها قسم متخصص بالتضليل ينسق أغلب عمليات التضليل ويقوم بالإشراف على غالبية الأخبار التي تنشر في الصحف والمواقع الرسمية الإيرانية.

كما أن هذا القسم أيضا، يقوم بتوظيف الحزب النسبية من أجل التلاعب بوسائل الإعلام والأجهزة الاستخباراتية الأجنبية، التي تسعى للحصول على معلومات حول الأجهزة المخبرية الإيرانية أو القدرات العسكرية الإيرانية.

ويتم تنظيم أجهزة الإعلام الإيرانية من قبل هيئة الإذاعة والتلفزيون، التي غالبا ما تشارك بشكل مباشر في نشر المعلومات والدعاية المضللة، وتعمل الوكالة بشكل مستقل عن الحكومة، ويشرف عليها المرشد الأعلى على خامنئي، الذي يقوم بإملاء السياسات الإعلامية على جميع محطات التلفزيون والإذاعة الإيرانية.

وتحدث العديد من الصحافيين الأجانب عن صعوبة القيام بمهام صحافية في إيران بسبب الرقابة المفروضة على تحركاتهم في البلاد، إلى جانب صعوبة الحصول على الترخيص.

وسبق أن انتقد الصحافي الأميركي الإيراني جيسون رضائيان تضيق السلطات الإيرانية الخناق على وسائل الإعلام العاملة في البلاد من أجل تقديم رسالة موحدة للعالم.

ونشر مقال بعنوان "الصحافة في إيران تقترب من الانقراض" نشرته صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، بالتزامن مع احتفال إيران بيوم الصحافي، الذي يوافق 8 أغسطس من كل عام.

وأشار إلى توقف وزارة الثقافة الإيرانية المفاجئ عن منح الصحافيين العاملين في وسائل إعلام أجنبية

جدا للمسؤولين الإيرانيين مبررا جديدا للتضييق على الصحافيين ووسائل الإعلام الأجنبية لاسيما البريطانية والأميركية، ومنهم من تغطية الأحداث في البلاد والتواصل مع المواطنين، بذريعة تأييدهم للعقوبات المفروضة على طهران الأمر الذي يضعهم وفق الأدبيات الإيرانية في خانة "الأعداء".

طهران - أعلن عضو البرلمان الإيراني ناصر موسوي لارجاني، أن رئاسة البرلمان تسلمت خطة لحظر دخول الصحافيين ووسائل الإعلام المؤيدة للعقوبات المفروضة على طهران، في مسعى جديد لتقييد عمل المراسلين الأجانب ومنعهم من تغطية الأوضاع في إيران.

ونقلت وكالة أنباء الطلبة "إيسنا" عن لارجاني، قوله إنه "تم تسليم رئاسة البرلمان خطة برلمانية لحظر دخول الصحافيين ووسائل الإعلام الأميركية والبريطانية الداعمة للعقوبات المفروضة على طهران".

وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قد فرضت عقوبات قاسية وواسعة على النظام الإيراني بعد انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي 2018، فيما تجري مفاوضات منذ فترة في العاصمة فيينا بهدف إعادة إحياء العمل بالاتفاق الموقع 2015.

ولم يكشف لارجاني عن تفاصيل الخطة التي من شأنها أن تحد من دخول الصحافيين الأجانب العاملين في وسائل الإعلام إلى إيران، لكنها ليست مهمة عسيرة بالنظر إلى متابعة السلطات الإيرانية لوسائل الإعلام الأجنبية والصحافيين المنتقدين لسياسة طهران، وبالتالي يمكنها حصرهم ووضعهم في قائمة "سوءاء".

مطالب للشرطة الأميركية بوقف الانتهاكات ضد الصحافيين

الذين يغلون الاحتجاجات، بعد أن اتهم العديد من المراسلين الضباط بمضايقتهم والاعتداء عليهم خلال مظاهرات في مدينة مينيابوليس الأميركية.

**لجنة حماية الصحافيين:
نشر بقلق بالغ إزاء تقارير
تتحدث عن قيام أجهزة
إنفاذ القانون باعتقال
مراسلي وسائل إعلام**

وقال فالز على حسابه في تويتر السبت "عقدت اجتماعا مع وسائل الإعلام وسلطات إنفاذ القانون لتحديد مسار أفضل للمضي قدما لحماية الصحافيين الذين يغلون الاضطرابات المدنية".

وأضاف في تغريدة أخرى "يجب السماح للصحافيين بتغطية الاحتجاجات والاضطرابات في المدينة بأمان. لقد وجهت شركاكتنا في إنفاذ القانون لإجراء تغييرات من شأنها أن تساعد في ضمان ألا يواجه الصحافيون عقبات أمام أداء مهامهم".

بحرية دون القلق من تعرضهم للهجوم أو الاعتقال".

وتحقق منظمة لتعقب حرية الصحافة الأميركية أسستها لجنة حماية الصحافيين مع مؤسسة حرية الصحافة، في تقارير تفيد بأن الشرطة في مركز بروكلين احتجزت لفترة وجيزة خمسة صحافيين على الأقل منذ بدء الاحتجاجات في 11 أبريل على مقتل دونت رايت وهو شاب أسود عمره 20 عاما، إضافة إلى سبعة اعتداءات على الصحافيين من قبل الشرطة والمتظاهرين، بما في ذلك حالة واحدة لصحافي تم إطلاق النار عليه، بحسب بلاغات تلقتها اللجنة.

من جانبها وعدت شرطة مينيسوتا بعدم احتجاز أو تهديد الصحافيين

الذين يغلون الاحتجاجات، بعد أن اتهم العديد من المراسلين الضباط بمضايقتهم والاعتداء عليهم خلال مظاهرات في مدينة مينيابوليس الأميركية.

وقال كارلوس مارتينيز دي لا سيرنا مدير برنامج لجنة حماية الصحافيين "إننا نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تتحدث عن قيام أجهزة إنفاذ القانون باعتقال العديد من المراسلين من وسائل الإعلام المختلفة الذين يغطون الاحتجاجات في مركز بروكلين، واستخدام السلطات القاسية لما يسمى بالأسلحة الأقل فتكا".

وأضاف أن "المظاهرات ضد عنف الشرطة تعتبر مصلحة عامة، ويجب أن يكون الصحافيون قادرين على تغطيتها



الأجهزة الرقمية ليست متاحة لجميع الطلاب